

Distr.: General  
30 July 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ويسون . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

### المحتويات

مسألة كاليديونيا الجديدة

تقرير البعثة الزائرة إلى كاليديونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة توكيلاو

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

مسألة جزر تركس وكايكوس (تابع)

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ

تنظيم الأعمال

اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٠

مسألة كاليديونيا الجديدة (A/AC.109/2018/11)؛

(A/AC.109/2018/L.22)

١ - الرئيس: وجّه الاهتمام إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة كاليديونيا الجديدة (A/AC.109/2018/11).

تقرير البعثة الزائرة إلى كاليديونيا الجديدة (A/AC.109/2018/20)

٢ - السيد ريفيرو روزاريو (كوبا): عرض تقرير لجنة البعثة الزائرة إلى كاليديونيا الجديدة (A/AC.109/2018/20)

٣ - السيدة رودريغيز سيلفا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن من دواعي سرور وفد بلدها أن تتاح لسكان كاليديونيا الجديدة قريبا الفرصة لممارسة حقهم في تقرير المصير، وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة واللجنة الخاصة، وهو يرحب بالدعم الذي يقدمه وفد فرنسا حتى تستوفي اللجنة تنفيذ ولايتها.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٤ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُعدّون، وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، إلى الجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

٥ - السيد واميتان (مجموعة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني، كونغرس كاليديونيا الجديدة): قال إن كاليديونيا الجديدة قد بلغت منعطفًا تاريخيًا في عملية إنهاء الاستعمار والتحرر. ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سيصوت سكانها على مستقبل البلد.

٦ - وإذ أشار إلى تاريخ استعمار فرنسا للإقليم، قال إن الآلاف من المدانين نُقلوا إلى الأربيل، وهو ما أسهم في جعل السكان من شعوب الكانكا الأصلية يوشكون على الانقراض. وقد استمر تغيير التكوين الديمغرافي بفعل الهجرة المتواصلة من فرنسا، وذلك أمر قد يكون له أثر على الحق في تقرير المصير في سياق الاستفتاء المقبل. فينبغي أن تنظر اللجنة في حالة تنفيذ اتفاق نومييا بشأن المبادئ المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وينبغي أيضا أن تجري مراجعة لتقييم مدى ما عملته فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، لإعداد شعب الكانكا

المستعمر، والطوائف الأخرى التي تشاطره مصيره، للمشاركة بطريقة حرة وحقيقية وشفافة في الاستفتاء.

٧ - وأضاف قائلاً إن تكوين القوائم الانتخابية وإجراءات تسجيل الناخبين ما زالت تثير القلق، ولم يعد شعبه قادراً على تحمل أي تحايل أو تلاعب بنواياه الحسنة ويده الممدودة. وقال إن ممارسة الحق في تقرير المصير لا ينبغي أن تدفن مطالبات الشعوب المستعمرة تحت موجة هجرة واسعة النطاق، بل ينبغي أن تتمكن هذه الشعوب من اختيار مصيرها بحرية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على قائمة الأمم المتحدة للبلدان التي لم يتم بعد إنهاء الاستعمار فيها. وفي ما يتعلق بكاليديونيا الجديدة، قال إنها شطبت بالفعل من القائمة مرة في عام ١٩٤٧، ثم أُضيفت إليها مرة أخرى في عام ١٩٨٦. وكاليديونيا الجديدة ليست مستعدة لأن تشطب مرة أخرى من القائمة بسبب عمليات الاحتيايل والمؤامرات التي تحاك في سياق الانتخابات لخدمة مصالح جيوسياسية ومعارك نفوذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٨ - السيد فوريسست (جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن استفتاء عام ٢٠١٨ سيكون الفرصة الأولى لشعب الكانكا ليمارس حقه في تقرير المصير، وتحقيق التحرر من الحكم الاستعماري الفرنسي.

٩ - وأضاف قائلاً إن اللجنة اضطلعت بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى كفالة إجراء عملية تشاور عادلة وغير قابلة للشك، بفضل بعثتين زائرتين، وثلاث بعثات لمراقبة الانتخابات. وقد أحرز تقدم حقيقي، ولكن لا بد من أن يكون مراقبو الأمم المتحدة موجودين أثناء الاستفتاء المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء اهتمام أكبر لوضع قائمة بأسماء الناخبين، وخاصة لأن الدولة القائمة بالإدارة قد اعتمدت نهجاً جديداً بالنسبة للأحكام المتعلقة بتسجيل الناخبين تلقائياً، ويعني ذلك أن الأشخاص غير المشاركين في العملية يظلون مدرجين في قائمة الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت زيارات البرلمانيين الفرنسيين متكررة بصورة مطردة في عام ٢٠١٨. ومن شأن مشاركتهم في المناقشات السابقة للاستفتاء أن تزعزع أثر الاستفتاء في نظر السكان، وتعلي بذلك صوت مواقف استعمارية عفا عليها الزمن. فهذه الأعمال لا تلائم عملية حديثة ومبتكرة

كاليدونيا الجديدة بوضوح بشأن ما سيعنيه اليوم الذي يلي الاستفتاء بالنسبة إليهم. ومشروع القرار يشجع أيضا الدولة القائمة بالإدارة على تيسير حضور مراقبين دوليين، بما في ذلك من الأمم المتحدة، أثناء الاستفتاء.

١٣ - ومضى قائلاً إن التقدم الكبير بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة قد تحقق بفضل الجهود المشتركة التي بذلت تحت رعاية لجنة الموقعين على اتفاق نومييا، وبدعم من الأمم المتحدة عبر اللجنة الخاصة. فيجب مواصلة تعزيز تلك الجهود الجماعية المبذولة ليتسنى تحقيق تقرير المصير، وللتخلص من مهانة الاستعمار ونيزه. وبصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء، يجب أن تواصل اللجنة التركيز على كاليدونيا الجديدة، التي يجب أن تظل مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب اتفاق نومييا.

١٤ - وواصل كلامه قائلاً إن مشروع القرار يتضمن وصفاً للبعثة الزائرة الثانية الناجحة إلى حد بعيد إلى كاليدونيا الجديدة وباريس في آذار/مارس ٢٠١٨. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام نجاح الاستفتاء: فيجب أن تكون العملية الانتخابية مقبولة لدى جميع الأطراف؛ ويجب أن تُبيّن خيارات الاستفتاء بوضوح؛ ويجب أن تعالج السلطات في كل من كاليدونيا الجديدة وفي فرنسا أوجه القلق والشواغل لدى شعب كاليدونيا الجديدة بشأن المستقبل المجهول الذي ينتظرهم. وقد أحاطت المجموعة علماً برد الأمين العام على الطلب المقدم من الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني، لإجراء مراجعة لعملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة. ومع ذلك، فإن رأي الأمين العام لا يمثل رأي الدول الأعضاء التي لها الحق في مواصلة مناقشة أي مقترحات. إن عدم وجود حالات سابقة لا يمنع القيام بمبادرات جديدة. ولذلك فإن المجموعة تعترم استكشاف هذا الاقتراح.

١٥ - واستطرد قائلاً إن مشروع القرار يتناول أيضا الشواغل المستمرة المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان وأوجه عدم المساواة في الإقليم. وعلى الرغم من التدابير المتخذة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل القضاء على أوجه التفاوت بين المقاطعات الثلاث في الإقليم ودخلها، بما في ذلك انخفاض مشاركة شعب الكانكا في قطاعي التعليم والعمالة؛ وارتفاع معدلات الانقطاع عن

لإنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، لا تزال عملية المحررة المنظمة على نطاق واسع مستمرة، بروح تتعارض وعملية التحرر وإنهاء الاستعمار.

١٠ - ومضى قائلاً إن جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني أكثر نشاطاً منها في أي وقت مضى في تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي، وفي تأمين مستقبل موثوق للشباب. وتعمل الجبهة من أجل إشراك الميلاينيزيين في مشاريع إنمائية كبرى في قطاعات السياحة، وصيد الأسماك، والصحة، والتعليم، ومن أجل مكافحة الإرث الاستعماري القائم على اللامساواة الهيكلية، بهدف إقامة مجتمع أكثر عدلاً ووحدة. وأشار إلى أن حكمة الشعوب الأصلية ومعارفها هي من الأمور الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، والجبهة تسترشد في عملها بمبادئ المجتمعات التقليدية وقيمها. وتهدف الصيغة الأخيرة لمشروع الاستقلال السياسي للجبهة إلى إشراك ٣٤١ قبيلة و ٣٣ بلدية في البلد لتنوعية السكان بشأن جدوى المشروع السياسي. والهدف النهائي هو أن يصل شعب الكانكا في كاليدونيا الجديدة إلى السيادة الدولية الكاملة، وهو ما يلقي تأييداً واسع النطاق على الصعيد الدولي.

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.22: مسألة كاليدونيا الجديدة

١١ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة)، تكلم بالإجابة عن مجموعة الطليعة الميلاينيزية، وقدم مشروع القرار باسم المجموعة وجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني، قائلاً إن المجموعة مصممة على المساهمة في ضمان تحقيق عملية تنسم بالعدل والإنصاف والشفافية لتقرير مصير كاليدونيا الجديدة، ونتيجة تحظى باحترام الجميع، تمشياً مع اتفاق نومييا، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة.

١٢ - وأضاف قائلاً إن كاليدونيا الجديدة بلغت، بعد ١٦٥ سنة من الاستعمار، مرحلة حاسمة، بتحديد يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موعداً للاستفتاء، وموافقة لجنة الموقعين في آذار/مارس ٢٠١٨ على السؤال المتعلق بالاقتراع. والسؤال هو: "هل تريد أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وتصبح مستقلة؟". إن مشروع القرار يسلم بالشواغل الخطيرة التي أعرب عنها شعب كاليدونيا الجديدة في ما يتعلق بأهمية وضرة الوضوح بشأن نتائج الاستفتاء المحتملة. ولذلك، فقد وُجّهت الدعوة إلى الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم لتنفيذ برامج تثقيف وتوعية، لإعلام شعب

٢٠ - السيدة سافيتري (إندونيسيا): قالت إن اللجنة قدمت إسهامات قيمة في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة. وقدمت البعثة الزائرة معلومات واضحة ومستكملة عن الحالة في الإقليم، والأعمال التحضيرية للاستفتاء. ومشاركة فرنسا دليل قوي على جدوى التعاون الجيد بين اللجنة والدولة القائمة بالإدارة.

٢١ - الرئيس: قال إن فيجي وإندونيسيا وسيراليون قد انضمت إلى مقدّم مشروع القرار.

٢٢ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.22.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2018/7)؛  
(A/AC.109/2018/L.24)

٢٣ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2018/7)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2018/L.24).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٢٤ - الرئيس: قال إن ممثلي الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢٥ - السيد تيراي (مستشار للشؤون الدولية والأوروبية وشؤون المحيط الهادئ): قال إن بولينيزيا الفرنسية شهدت نمواً اقتصادياً متواصلاً في عام ٢٠١٧، وهو ما ولّد إيرادات ضريبية مرتفعة ساعدت على تقليص حجم الديون. وقال إن إيرادات قطاع السياحة والإنفاق الاستهلاكي استعادت مستويات مماثلة لما قبل فترة الأزمة السياسية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٦، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٠.٠٠٠ دولار.

٢٦ - ومضى قائلاً إن بولينيزيا الفرنسية حصلت في عام ٢٠١٦، بفضل ما تتمتع به من حكم ذاتي إلى حد بعيد، على العضوية الكاملة في منتدى جزر المحيط الهادئ. وشاركت في الاجتماع الثامن لقادة جزر المحيط الهادئ المعقود في أيار/مايو ٢٠١٨، بصفتها الذاتية، وفي مؤتمر المحيطات المعقود في عام ٢٠١٧، ضمن وفد نيوزيلندا.

الدراسة؛ وجنوح الأحداث؛ وارتفاع عدد أبناء شعب الكانكاك في السجون، حيث يمثلون حوالي ٩٠ في المائة من السجناء.

١٦ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار يسلم بالتحسينات التي أدخلت على عملية الاستفتاء منذ عام ٢٠١٤. وفي حين أُحرز تقدم بشأن القوائم الانتخابية في ما يتعلق بالاستفتاء، فمن المهم التأكد من أن القائمة النهائية تتسم بقدر كبير من الشفافية والنزاهة والمصادقية، لأن ذلك سيحدد ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء مقبولة. ويمكن أن يشكل التفتيح الثاني للقائمة الانتخابية أساساً للمضي قدماً.

١٧ - وأعرب عن تقدير المجموعة للعمل الإيجابي المستمر الذي تقوم به فرنسا إزاء تطلع كاليدونيا الجديدة نحو الاستفتاء المقبل. فمشروع القرار متوازن ويمثل جميع الجهات المعنية، وتأمل المجموعة أن يُعتمد بتوافق الآراء.

١٨ - السيد براساد (فيجي): قال إن عام ٢٠١٨ تاريخي بالنسبة لكاليدونيا الجديدة، بل ولمنطقة ميلانيزيا برمتها، ولكن يجب على الأمم المتحدة كفالة أن يتسم الاستفتاء الذي سينجري في تشرين الثاني/نوفمبر بالمصادقية، وأن تعالج المسائل التي نشأت أثناء التحضير، في الوقت المناسب، وبطريقة شفافة وقوية، ترضي الأطراف المعنية. وفرنسا مدعوة إلى مواصلة العمل مع جميع من يهمهم الأمر من المجموعات، والمجتمعات المحلية، والموقعين على اتفاق نومييا في كاليدونيا الجديدة، من أجل تحقيق استفتاء ناجح. وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير بعثة الزيارة الثانية والمعلومات المستكملة عن بعثة الدعم الانتخابي الجارية.

١٩ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن وفد بلده يثني على فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، لما قدمته من دعم وتيسير للبعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة. وقال إن مسألة القائمة الانتخابية النهائية للاستفتاء ينبغي تناولها بعناية لضمان مصادقية العملية. فالهجرة الجماعية إلى الإقليم تنشئ أوجه عدم مساواة في المجال الاجتماعي، وتشكل عاملاً هاماً لا يجوز تجاهله. وينبغي أن يعمل جميع أصحاب المصلحة ما من شأنه ضمان تحقيق عملية استفتاء سلمية. وعلى الأطراف غير الراضية أن تعالج شواغلها بالإجراءات القانونية، وأن تتفادى أي عنف يمكن أن يهدد السلام والأمن في الإقليم.

٢٧ - وأفاد بأن بوليفيزيا الفرنسية ظلت، على مدى ٤٠ عاماً، منقسمة سياسياً بين فصائل المؤيدين للحكم الذاتي والمؤيدين للاستقلال. وبإمكان البوليفيزيين الفرنسيين أن يصوتوا في الانتخابات الفرنسية كغيرهم من المواطنين الفرنسيين، ولكنهم ينتخبون أيضاً جمعيتهم التشريعية الخاصة بهم، التي تقوم، من ناحيتها، بانتخاب رئيسهم. وفي كلا عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، صوتت الأغلبية الساحقة من الناخبين — ٧١ في المائة و ٧٧ في المائة — لصالح المرشحين المؤيدين للحكم الذاتي في انتخابات حرة ونزيهة، وهو ما يؤكد أنهم يرغبون في بقاء الإقليم متمتعاً بالحكم الذاتي. وفي ضوء ذلك، ينبغي للجنة أن تتوقف عن تقديم مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة بشأن بلده، بلغة عدائية، وهو ما يؤكد عدم استقلاليتها.

٣١ - ومضى قائلاً إنه، في جلسات الاستماع التي وقف فيها أمام اللجنة منذ عام ٢٠١٣، أشار إلى الأعمال التي عرقلت ممارسة الحق في تقرير المصير، وأبرز أوجه عدم المساواة الكبيرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة في الترتيبات الاستعمارية المسماة من باب التورية باسم "الحكم الذاتي". وقال إن الدولة القائمة بالإدارة تستغل بوليفيزيا الفرنسية بالاحتفاظ بسيطرتها على الموارد الطبيعية للإقليم، وبسط سلطتها غير القانونية على الموارد الموجودة تحت سطح البحر وفي قاع البحر، وتكسب إيرادات من الخطوط الجوية والسواحل التي تعبر المجال الجوي للإقليم.

٣٢ - وأضاف قائلاً إنه أبلغ أيضاً عن التكلفة البشرية المروعة التي تكبدها الإقليم على مدى ٣٠ سنة من التجارب النووية، والعقبات التي تعترض سبيل الحصول على التعويض العادل. وبالنظر إلى أوجه القصور الجسيمة في تقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على تلك التجارب (A/69/189 و A/72/74)، فقد بلغ به الأمر أن عرض تقديم تقرير أكثر استفاضة بهذا الشأن. وتفيد التقارير بأن الإحالة إلى هذين التقريرين غير الكافيين، قد حذفت من مشروع القرار، ومعها الطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم معلومات مستكملة باستمرار بشأن هذه المسألة. إن عدم وجود إحالات إلى معلومات عامة دقيقة في قرارات الأمم المتحدة يمكن أن يعزى إلى النفوذ الخفي للدولة القائمة بالإدارة.

٣٣ - وواصل كلامه قائلاً إن الدولة القائمة بالإدارة تمارس السيطرة المطلقة على النظام الانتخابي للإقليم، بما في ذلك سلطة كتابة القوانين الانتخابية وتعديلها، لتحديد أهلية الناخبين وإلغاء نتائج الانتخابات. وتشمل الانتهاكات تسجيل أفراد الشرطة الفرنسية والأفراد العسكريين للتصويت، والتلاعب بالحدود الانتخابية، لتفضيل مصالح سياسية معينة، والقيام، على نحو يثير الاستغراب، بمنح "مكافأة" من مقاعد في الهيئة التشريعية إلى الحزب السياسي الذي يدعم ما يسمى بالحكم الذاتي. والدولة الفرنسية هي التي تدير البلديات لا حكومة الإقليم.

٢٨ - وفي ما يتعلق بالممثلين ومقدمي الالتماسات، قال إنه ينبغي الاستماع إليهم قبل عقد الاجتماعات غير الرسمية المتعلقة بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بهم، لا في أثناء الاجتماع الرسمي، عندما يكون قد فات الأوان لأخذ آرائهم في الاعتبار. وأما بالنسبة لمشروع القرار المتعلق ببوليفيزيا الفرنسية، فإن قيام اللجنة بتعديل صياغة الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٧٢ كان مفيداً. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن سلطات الإقليم لم تبغ محتوى ومضمون تقييم الحكم الذاتي الوارد في الفقرة المذكورة، فإن عملية الصياغة التي جرت في العام الماضي تكون قد افتقرت إلى الشفافية. ولتجنب أي التباس، فإن أفضل مسار للعمل هو إلغاء الفقرة برمتها.

#### الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٢٩ - الرئيس: قال إن الدعوة ستوجه إلى مقدمي الالتماسات، وفقاً للممارسة التي تتبعها اللجنة، للجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كل منهم عقب الإدلاء ببيانه.

٣٠ - السيد توهيافا (تافيني هويراتيرا): قال إن ما يزيد عن خمس سنوات قد مضت منذ أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٥/٦٧، حق شعب ماوهي نووي في تقرير المصير والاستقلال. فعلى الدولة القائمة بالإدارة إذن أن تمثل لالتزاماتها القانونية الدولية، بتقديم المعلومات إلى الأمين العام، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وبتمكين الإقليم من تحقيق الحكم الذاتي بالكامل بواسطة عملية تقرير مصير نزيهة، وهي عملية ينبغي أن تستتبع مشاركة

مشروع القرار [A/AC.109/2018/L.24](#): مسألة بولينيزيا الفرنسية

٣٧ - الرئيس: عرض مشروع القرار [A/AC.109/2018/L.24](#).

٣٨ - السيدة يانيس لوسا (إكوادور): تكلمت تعليلاً لموقفها قبل اتخاذ القرار، فقالت إن بولينيزيا الفرنسية، بعد أن رُفعت من جانب واحد، في عام ١٩٦٣، من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أعيد إدراجها في القائمة في عام ٢٠١٣ بسبب استمرار وضعها الاستعماري. وقالت إن إكوادور تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى المشاركة والتعاون الكامل في أعمال اللجنة وإلى تيسير إيفاد بعثات زائرة وبعثات خاصة إلى الإقليم.

٣٩ - اعتمد مشروع القرار [A/AC.109/2018/L.24](#).

مسألة توكيلاو ([A/AC.109/2018/14](#)؛ [A/AC.109/2018/L.23](#))

٤٠ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن توكيلاو ([A/AC.109/2018/14](#))، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة توكيلاو ([A/AC.109/2018/L.23](#)).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٤١ - الرئيس: قال إن الدعوة، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، ستوجه إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي للتحديث أمام اللجنة، وسينسحبون بعد الإذلاء ببياناتهم.

٤٢ - السيد غاولوفا (أولو-أو-توكيلاو)، الرئيس الفخري للإقليم: قال إن المجالس القروية الثلاثة لتوكيلاو اجتمعت مؤخراً بتمثلي وكالات الأمم المتحدة، ومجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وكذلك بالحاكم الجديد لتوكيلاو. وأشار إلى أن الاجتماعين كانا مثيرين، وأنه يتطلع إلى إقامة علاقة عمل وثيقة مع الحاكم الجديد. وعلى الرغم من فشل الاستفتاء، فإن تطلعات توكيلاو نحو الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا ليست هي موضوع النقاش. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تظل مصالح شعب توكيلاو في صميم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن توكيلاو ونيوزيلندا تواصلان العمل معاً من أجل تعزيز رفاه شعب توكيلاو، فإنه يطلب مساعدة اللجنة في كفالة عدم استبعاد توكيلاو، كإقليم، من الحصول على

٣٤ - واسترسل قائلاً إن جمعية الإقليم صوتت، في حزيران/يونيه، بالإجماع لصالح الاعتراض على إصلاح انتخابي فرنسي يخفض عدد المرشحين الذين يمثلون شعب ماوهي نووي في البرلمان الفرنسي، ويحد من عدد الولايات التي يمكن أن يتولاها رؤساء البلديات. وبالنظر إلى تلاعب الدولة القائمة بالإدارة بالنظام الانتخابي، لا يمكن أن تعتبر الانتخابات في الإقليم عملاً مشروعاً لتقرير المصير.

٣٥ - السيد كورين (مشروع دراسات التبعية): قال إن الجمعية العامة كررت، في قرارها ١١١/٧٢، دعوتها التي استمرت عقوداً طويلة إلى أن تقوم اللجنة بوضع برنامج عمل بناء لكل إقليم على أساس كل حالة على حدة. والغرض من برامج العمل هذه هو تزويد الدول الأعضاء بألية لتقييم ترتيبات التبعية القائمة. ومن نتائج غياب برامج العمل هذه، إلى جانب الافتقار إلى الدراسات والتحليلات وبرامج التثقيف السياسي التي أصدرت الجمعية العامة في قراراتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار تكليفاً بوضعها، أن التقدم الذي أحرز كان محدوداً. وعلى الرغم من أن النهج القائم على تناول كل حالة على حدة مفيد، بالنظر إلى التنوع الظاهري لترتيبات الحكم الذاتي التي قد تستند إلى تفويض بالسلطة المؤقتة، ينبغي ألا يساء فهمه على أنه أساس منطقي لإضفاء الشرعية على حالة عدم المساواة السياسية والاقتصادية التي ينطوي عليها مركز التبعية. ولم يكن القصد من قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) هو الاعتراف بالترتيبات الاستعمارية القائمة.

٣٦ - ومضى يقول إن الجمعية العامة، في حالة بولينيزيا الفرنسية، دعت باستمرار إلى وضع برنامج عمل يستند إلى مبادئ راسخة لإنهاء حقيقي للاستعمار. وينبغي ألا يكون رفض الدولة القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة بمثابة حق النقض الفعلي لهذا البرنامج أو لبرنامج التثقيف السياسي المتوخى. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الحاجة المستمرة إلى وجود تقرير نوعي بشأن آثار السنوات الثلاثين من التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية، ينبغي إعادة إدخال العبارات، التي تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم معلومات مستكملة عن آثار التجارب النووية، في مشروع القرار. وسيكون من المفيد أيضاً إعادة استخدام العبارات التي تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وهي عبارات ظلت مفقودة لسنوات عديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات التي طال أمدها والمتعلقة بإنهاء الاستعمار ينبغي أن تدرج في ميزانية الأمم المتحدة.

٤٦ - ولكفالة تحقيق المزيد من التنمية المستدامة، تركز الخطة الاستراتيجية الوطنية على الحكم الرشيد، والهياكل الأساسية، والنقل، والاتصالات. وفي هذا المجال الأخير، تشغل توكيلاو حاليا أسطولا من السفن التي توفر خدمات لنقل الركاب والبضائع، وهي تعمل مع نيوزيلندا من أجل توسيع قنوات الشعب المرجانية بغية تحسين الهياكل الأساسية حول الأرصفة، لتحديد الخيارات في ما يتعلق بتقديم الخدمات الجوية والربط بكابلات الإنترنت الممدودة تحت مياه البحر. وقد ظلت الخدمات العامة في توكيلاو تحت السيطرة المحلية على مدى ما يقرب من ٢٠ عاما.

٤٧ - السيد هاوك (المراقب عن نيوزيلندا): تكلم بالإجابة عن حاكم توكيلاو، فقال إن نيوزيلندا، استجابة لطلب توكيلاو في عام ٢٠١٧، قررت تعيين حاكم لتوكيلاو لا يتولى أي مسؤوليات أخرى. وأفاد بأن زيادة تركيز نيوزيلندا على منطقة المحيط الهادئ أدى إلى شعور بالزخم في علاقاتها في المنطقة، وهي على ثقة بأن علاقتها بتوكيلاو سوف تستمر من أجل تحقيق فوائد ملموسة لشعب توكيلاو.

٤٨ - وواصل كلامه قائلاً إن نيوزيلندا، على مدى العقود الثلاثة السابقة، نقلت سلطاتها الإدارية تدريجياً إلى توكيلاو، وقدمت الدعم من أجل تطوير مؤسساتها. ولتوكيلاو نظام المحاكم الخاصة بها، وهي تضع قوانينها الخاصة بها، وتدير خدماتها العامة الخاصة بها، وتمارس سلطتها الإدارية المحلية. وعلى الرغم من أن استفتاء عام ٢٠٠٦ و عام ٢٠٠٧ لم يقصرا عن تحقيق أغلبية الثلثين المطلوبة لتغيير مركز الإقليم إلا بفارق ضئيل، فإن النتيحتين القريبتين من الرقم المنشود تعكسان وجود رغبة شديدة في تحقيق مزيد من الحكم الذاتي. وقال إن نيوزيلندا ملتزمة بمساعدة توكيلاو على تطوير قدراتها وثقتها في تولي الحكم الذاتي وتحسين نوعية الحياة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت عن تخصيص ما يقرب من ٤٠ مليون دولار نيوزيلندي لتحسين القنوات حوالي الجزر المرجانية الثلاث وربط توكيلاو بكابلات الألياف الضوئية المغمورة في مياه البحر، وقد ظلت تعمل عن كثب مع حكومة الإقليم من أجل تحسين إدارة مصائد الأسماك.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن نيوزيلندا، بالنظر إلى ما يحدثه تغير المناخ من أثر هائل على أنماط الطقس في توكيلاو وبيئتها الساحلية، بما في ذلك تجمد بحيراتها الضحلة، تقدم الدعم للجهود التي يبذلها الإقليم

المساعدة المالية العالمية، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ، الذي يكتسب أهمية خاصة بالنسبة إليها من حيث كونها مجموعة من الجزر المرجانية المنخفضة النائية.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن توكيلاو، عقب الاستفتاء، عززت نظم الحكم فيها في ما يتعلق بصنع القرار وإدارة الخدمات العامة. ورغم أن الإقليم لا يزال ملتزماً بتقرير المصير، فقد قرر مجلس الفونو العام عدم النظر في إجراء استفتاء آخر حتى يتسنى عمل المزيد من أجل تطوير قدراته وهياكله الأساسية واقتصاده. وفي الوقت نفسه، ستواصل توكيلاو التطلع إلى اللجنة للحصول على الدعم والتوجيه. وهو، بصفته رئيس حكومة توكيلاو، على ثقة بأن الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ سوف تضع الأساس اللازم للحكم الذاتي. ورغم صعوبة المناخ المالي، لا تزال توكيلاو تضع ميزانية لأولويات الخطة.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن ما يدل على حسن العلاقة القائمة بين توكيلاو ونيوزيلندا البيان المشترك لمبادئ الشراكة، وترتيبات الدعم الاقتصادي الذي تقدمه نيوزيلندا. وبالنظر إلى الاحتياجات الإنمائية المتزايدة، ستواصل توكيلاو التطلع إلى أن تقدم نيوزيلندا وشركاؤها في التنمية الدعم إليها. وهي تعمل عن كثب مع نيوزيلندا لتوجيه الموارد إلى المجالات الرئيسية. وقال إن مجلس الحكومة القائمة يتطلع إلى عقد اجتماعه الأول مع رئيس وزراء نيوزيلندا.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن مياه البحر المرتفعة غزت الجزر المرجانية ولوثت المياه فيها. وفي حين أن بلدان منطقة المحيط الهادئ الأخرى تحصل على قدر كبير من التمويل من الصندوق الخاص بتغير المناخ وغيره من الصناديق والبرامج البيئية، فإن توكيلاو مدرجة تحت مخصصات نيوزيلندا ولا تحصل على التمويل بصفقتها الذاتية. وبفضل الدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، أحرزت توكيلاو تقدماً في مشاريع التكيف مع تغير المناخ ومشاريع الأمن الغذائي. وبفضل الدعم المقدم من الوكالات الإقليمية والدولية، سوف تبدأ توكيلاو تنفيذ مشاريع لإنتاج الغاز الحيوي لتكملة وقود الطهي المنزلي. وتتصدى توكيلاو لتغير المناخ بفضل استراتيجية "العيش مع التغير" التي تتبناها، والتزامها بالمساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

حد لآثار تغير المناخ. وأشاد بالدعم الكبير والمدروس جيدا الذي تقدمه نيوزيلندا في مجال التكيف مع تغير المناخ، وأعرب عن ترحيبه بمواصلة تقديم التقارير عن التقدم المحرز في هذا المجال.

٥٥ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.23.

#### مسألة جزر تركس وكايكوس (تابع)

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.20: مسألة جزر تركس وكايكوس

٥٦ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/AC.109/2018/L.20.

٥٧ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.20.

#### مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/2018/L.21)

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.21: مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٥٨ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/AC.109/2018/L.21.

٥٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.21.

#### تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/2018/L.25)

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.25: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٠ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/AC.109/2018/L.25.

٦١ - السيدة رودريغيز سيلفا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن على الأمم المتحدة أن تؤكد التزامها ومسؤوليتها المؤسسية التاريخيين بالقضاء على الاستعمار وأي نوع من أنواع الاحتلال أو الوصاية على الشعوب، بإنفاذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى ثلاث سنوات من العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١ - ٢٠٢٠)، يجب اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل جميع الجهات المعنية للوفاء بمسؤولياتها في ما يتعلق بالأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فمن شأن ذلك أن يمكن الشعوب من تحقيق طموحاتها من أجل تقرير المصير، بما في ذلك

في مجال التكيف من خلال مشروع للحد من مخاطر الفيضانات الساحلية. وعلاوة على ذلك، تنضم توكيلاو بانتظام إلى وفود نيوزيلندا في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، مثل مؤتمر الأطراف لعام ٢٠١٧ الذي كان بمثابة اجتماع للأطراف في اتفاق باريس. واختتم كلامه قائلاً إن نيوزيلندا ملتزمة بتحسين نوعية حياة مواطنيها الذين يعيشون في مناطق نائية، وترحب باهتمام اللجنة المستمر بتوكيلاو.

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.23: مسألة توكيلاو

٥٠ - الرئيس: قال إن إندونيسيا وسيراليون انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

٥١ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن وفد بلده يؤيد تطلعات شعب توكيلاو من أجل تقرير المصير، وشكر نيوزيلندا على التزامها في هذا الصدد.

٥٢ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): عرض مشروع القرار بشأن مسألة توكيلاو باسم بلده وفيجي، فقال إن وفدي البلدين كليهما يعربان عن تقديرهما للمعلومات الجديدة المفيدة بشأن عملية تقرير المصير، ويثنيان على نيوزيلندا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، للاتساق في الإبلاغ عن تلك العملية، ولتعيينها الحاكم الجديد، الذي يتطلع البلدان إلى العمل معه. وهما يثنيان أيضاً على توكيلاو ونيوزيلندا لالتزامهما بتحسين حياة شعب الإقليم. فشراكتهما التعاونية المستمرة هي مثال يحتذى به للأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن أهم التطورات التي استجرت منذ الدورة الأخيرة للجنة تنعكس في الفقرات الثامنة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من الديباجة، التي ترحب، في جملة أمور، بالسياسات التي اعتمدت مؤخراً في توكيلاو في ما يتعلق بمكافحة التبغ وتغير المناخ، وفي الفقرات ٣ و ٥ و ٧ و ٨ من المنطوق، التي تنوّه، في جملة أمور، باستثمار نيوزيلندا في ربط توكيلاو بكابل للألياف الضوئية تمتد تحت سطح البحر، وبالدعم الذي تقدمه للخدمات التعليمية.

٥٤ - السيد براساد (فيجي): قال إن توكيلاو تسعى إلى تنفيذ خطتها للتنمية وتقرير المصير في سياق تعرضها الشديد إلى أقصى

وفد بلدها يؤكد من جديد تضامنه مع شعوب تلك الأقاليم في منطقة البحر الكاريبي التي تضررت من الأعاصير التي اجتاحت المنطقة في عام ٢٠١٧، ويدعو المجتمع الدولي إلى مساعدتها. وأعربت عن ثقتها في أن تعكس التقارير المقبلة للأمم المتحدة الإجراءات التي تتخذها الدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة ذات الصلة في دعم تلك الأقاليم. واحتتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام في إنهاء الاستعمار باسم السلام وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٦ - اعتمد مشروع القرار *A/AC.109/2018/L.25*.

### تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ (A/AC.109/2018/CRP.1)

٦٧ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ في سانت جورج، غرينادا (*A/AC.109/2018/CRP.1*). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ.

٦٨ - اعتمدت ورقة غرفة الاجتماعات *A/AC.109/2018/CRP.1*.

### تنظيم الأعمال

٦٩ - الرئيس: اقترح أن تأذن اللجنة للمقرر بإعداد تقرير اللجنة الخاصة الذي سيُرفع إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ووفقا للممارسة المتبعة، يتعين على اللجنة أن تأذن للمقرر برفع التقرير مباشرة إلى الجمعية العامة.

٧٠ - تقرر ذلك.

### اختتام الدورة

٧١ - الرئيس: أعلن اختتام الدورة بعد توجيه الشكر على النحو المعتاد إلى أعضاء اللجنة وموظفي الأمانة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:١٣

الاستقلال، على أساس كل حالة على حدة. وفي هذا السياق، يتعين على اللجنة تحسين أساليب عملها باعتماد نهج شفاف وعلمي وسريع.

٦٢ - ومضت قائلة إن على الدول القائمة بالإدارة أن تفي بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لضمان رفاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتحقيق تقدم ملموس نحو إنهاء الإخضاع السياسي لهذه الشعوب. وعليها احترام الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في السيطرة على مواردها الطبيعية، وينبغي أن تتجنب ممارسة أي أنشطة اقتصادية أو عسكرية أو غير ذلك من الأنشطة التي تؤثر سلبا على مصالح شعوب تلك الأقاليم. وينبغي أن يتم الاستثمار الأجنبي بموافقة هذه الشعوب ووفقا لرغباتها واحتياجاتها. ومن شأن ذلك أن يكفل إسهام الاستثمار في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وممارسة حقها في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٧٢.

٦٣ - ومضت قائلة إن بإمكان الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة أن تسهم في تسريع وتيرة التقدم الاجتماعي-الاقتصادي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وما تظلم به من دور في هذا الصدد هو إسهام لا يمكن إنكاره في تحقيق الولاية المنوطة بالجنة. وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى زيادة مشاركة تلك الوكالات والمنظمات في المناسبات الإقليمية التي تنظمها اللجنة، ودعتها إلى تقديم معلومات مفصلة لإلقاء الضوء على الحقائق في تلك الأقاليم وعلى احتياجاتها.

٦٤ - واستطردت قائلة إن عملية إنهاء الاستعمار ستتعزز بفضل تبادل المعلومات عن الأنشطة التي تدعمها المنظمة وعن التطورات السياسية الجارية. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يدعو إدارة شؤون الإعلام إلى زيادة جهودها الرامية إلى دعم عمل اللجنة، ويشجّع الأمانة العامة على تقديم تقارير تتسم بمزيد من التفاصيل التحليلية لتعكس حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على نحو شامل قدر الإمكان.

٦٥ - وأضافت قائلة إن الأقاليم الجزرية غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية والتدهور البيئي. وأشارت إلى أن